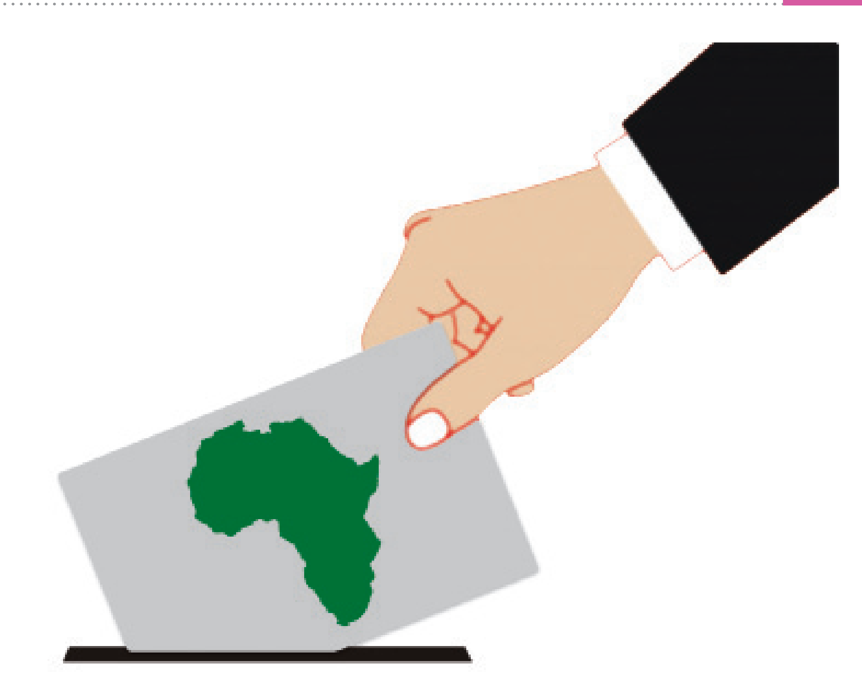

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية



الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة



أ.د. حمدي عبدالرحمن
عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة زايد – دولة الإمارات

على مدى ثلاثة عقود أو يزيد، من البحث والتدريس في قضايا السياسة والحكم في إفريقيا، كنتُ أطرح دائماً قضايا النموذج المعرفي المسيطر الذي يعبّر عن انحيازاته الفكرية الغربية غير الخافية، وكانت أزمة هذا «النموذج الغربي» تمثّل حجر عثرةٍ أمام قدرتنا على الفهم والتحليل، وهو ما يقتضي البحث عن نموذجٍ معرفي مغاير؛ يعبّر عن المواريث الثقافية والحضارية الإفريقية(١).

وعادةً ما يثير هذا النهج من التفكير التساؤلات الآتية: ماذا لو لم تحدث تجارة

(١) لمزيد من التفصيلات حول أزمة هذا النموذج المعرفي؛ انظر: حمدي عبدالرحمن، الاتجاهات الحديثة في دراسات النظم السياسية: إفريقيا نموذجاً، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨م.

الرقيق عبر الأطلنطي وتقوم باختطاف نحو ١٨ مليون إفريقي واجتثاثهم من جذورهم؛ من أجل بيعهم عبيداً في العالم الجديد؟ ماذا لو لم يتم غزو البلدان الإفريقية من قِبَل المستعمِر الأوروبي؟

فالرؤية التاريخية المضادة؛ يمكن لها أن تُظهر ما قد يكون عليه التطور السياسي والاجتماعي الإفريقي بعيداً عن الاستعمار.

ربما حاولت غانا النكرومية- عبثاً- التخلص من إسار هذا الارتباط الكولونيالي، ولكن ضغوط النيوكلونيالية في الداخل والخارج أبت الخروج عن هذا النهج الموروث، ففي أواخر خمسينيات القرن الماضي؛ أولت حكومة غانا الجديدة إنشاء لجنة الطاقة الذرية الخاصّة بها عنايةً فائقة، وفي عام ١٩٦١م حاولت- دون جدوى- استيراد مفاعل نووي سوفييتي لتوليد الكهرباء وتمكين التجارب العلمية، كما أنشأت غانا شركة طيران وطنية، هي الخطوط الجوية الغانية، مزودةً بطيارين وطواقم أفارقة.

ما الذي يقف اليوم عائقاً أمام تحقيق حلم النهضة الإفريقية؟ أظنّ أنّ الإجابة جسّدها أحد شيوخ السوازي عندما قال: «لدينا مشكلتَان؛ هما: الفئران والحكومة»، فالنخب الحاكمة فاسدة، وتحاول التمسك بأهداب السلطة مهما كان الثمن! ولعل الاقتصادي الغاني جورج آيتي يعبّر عن جوهر المأساة الإفريقية بسبب النخب الحاكمة التي يُطلق عليها اسم «نخبة فرس النهر»: «جيل فرس النهر هي النخبة الحاكمة، إنهم عالقون في نظرياتهم الفكرية، يشكون من الاستعمار والإمبريالية، لن يتحركوا قيد أنملة، إذا طلبت منهم إصلاح الاقتصاد فلن يُصلحوه؛ لأنهم يستفيدون من الوضع الراهن الفاسد»[١].

ليس من الواضح أنّ رحيل القادة القدامى أدّى إلى بثّ «دماء جديدة» في جسد القيادة الإفريقية

وتسعى هذه الدراسة الموجزة إلى بلورة بعض قضايا التحوّل السياسي والانتقال الديمقراطي التي شهدتها بلدان القارة خلال العامَين المنصرمَين، فقد رحل قادةٌ ارتبطوا بوجدان شعوبهم منذ سنوات التحرر الوطني، مثل موجابي ودوس سانتوس، وخلفهم قادةٌ جدد استبشر الناس بهم خيراً، كما أُجريت انتخاباتٌ تنافسية أفضت إلى تغيير القيادة السياسية بشكلٍ سلمي، كما حدث في ليبيريا وسيراليون، ومع ذلك فقد ظلت بعض ملامح العجز الديمقراطي مسيطرةً على المشهد السياسي الإفريقي؛ من خلال محاولات تمديد مدة البقاء في السلطة: احتيالاً تارة، أو عنوةً تارةً أخرى[٢]، ولعل ذلك كله يعبّر عن مساراتٍ متناقضة لعمليات الانتقال الديمقراطي في إفريقيا.

أولاً: تغيير القيادة دون انتخابات:

ربما يعني المبدأ السائد- في معظم أنحاء إفريقيا- أنّ وجود رئيسٍ جديد يؤدي اليمين

(١) George Ayittey, Africa's cheetahs versus hippos, TEDGlobal 2007. Available at: https://www.ted.com/talks/george_ayittey_on_cheetahs_vs_hippos retrieved June 3, 2018.

(٢) Chris Fomunyoh, Africa's Democratic Deficit, Georgetown Journal of International Affairs, Vol. 19-6, No. 2 (Summer/Fall 2005), pp. 13.

الدســتورية لا غنى لــه إلا أن يأتي في أعقاب انتهاء العملية الانتخابية، ومع ذلك تسمح بعض الدول لنواب الرئيس بإكمال فترة الرئاســة في حالة وفاة الرئيس أو استقالته، وقد تكون هناك حاجةٌ في أماكن أخرى لإجراء انتخاباتٍ فرعية لاختيار الرئيس القادم.

وقد شــهدت إفريقيا منذ عام ٢٠١٧م بعض التغييرات الجذرية في بنية القيادة الحاكمة لدى عددٍ من الدول، حيث اســتقال بعض الرؤســاء الذين مكثوا في السلطة فترةً زمنيةً طويلة، فقد استقال الرئيس «خوسيه إدواردو دوس سانتوس» في أغســطس ٢٠١٧م، بعد ٣٨ عاماً من توليه الرئاسة في أنجولا. وفي نوفمبر ٢٠١٧م اضطر «روبرت موغابي»- البالــغ من العمر ٩٣ عاماً- إلى الاســتقالة بعد ٣٧ عامــاً من تولّيه منصبه في زيمبابوي. وفي ١٤ فبراير ٢٠١٨م اســتقال «جاكوب زوما» من رئاســة جنــوب إفريقيا بعد ضغوطٍ مــن داخل حزبــه (المؤتمــر الوطني الإفريقي). وفي فبراير ٢٠١٨م أيضاً قدّم رئيس الوزراء الإثيوبي «هيلا مريام ديسالين» استقالته وســط أزمةٍ سياسية عنيفة. وفي أبريل ٢٠١٨م استقال «ســيرتس ايان خاما» رئيس بوتسوانا، وإن كان في إطار ســياقاتٍ وتقاليد مختلفة عن الحالات السابقة.

على أيّ حال؛ فإنّ وصول قائدٍ «جديد» إلى الســلطة يجلب دائماً التفاؤل بحدوث التغيير، ويشكّل فرصةً لبداياتٍ جديدة، ومع ذلك؛ ليس من الواضح أنّ رحيل القــادة القدامى أدّى إلى بثّ «دماء جديدة» في جســد القيادة الإفريقية، ففــي الواقع- مع إنعام النظــر- نجد أنّ القادة الجدد فــي كلٍّ من أنجــولا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا قد لا يختلفون كثيراً عن أسلافهم، فهُم نتاج المؤسسة الحاكمة، ويعبّرون عن نفس قيم النظام الحاكم ومبادئه، فخليفة دوس ســانتوس في أنجــولا- مثلاً-، وهو جــواو لورينكو، جاء مــن بين صفوف حزب دوس ســانتوس، بل إنه شــغل منصب الأمين العام للحزب خلال الفترة مــن ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٣م، كما تقلد منصب نائب رئيس الحزب منذ عــام ٢٠١٦م، بالإضافة إلى ذلــك كان «لورينكــو» جزءاً مــن حكومة دوس سانتوس بوصفه وزير الدفاع[(١)].

لقد حرص دوس ســانتوس قبل رحيله على تحصين نفسه من خلال منح نفسه لقب: «رئيس الجمهوريــة الفخري»، وهو مــا يمنحه وأفراد العائلة المقربين حصانةً من المقاضاة، كما أنه أصدر مرســوماً يتمّ بمقتضاه تجميد التعيينات للقادة العســكريّين والأمنيّين والمخابرات حتى عــام ٢٠٢٥م، مما يضمن أنّ دائــرة المقربين مــن الحلفاء الأمنيّين يســيطرون على مفاصل الدولة الرئيسية، علاوةً على ذلك؛ كله قام دوس سانتوس بترقية ١٦٥ من كبار قادة الشرطة.

ولقــد أســاءت «الحركة الشــعبية لتحرير أنجــولا»، وهي الحزب الحاكــم، إدارة عائدات النفــط الكبيــرة فــي البــلاد، واســتخدمت ســيطرتها على الثروة النفطية لتحصين نفسها ضدّ إجراءات الرقابــة العامّة وقيودها، وطبقاً للمنظمات الحقوقية؛ فإنّ حجم الفســاد وسوء الإدارة في أنجولا عظيمان، حيث تُصنف الدولة بوصفها واحدةً من أكثر الدول فساداً في العالم؛ إذ تحتــل أنجولا المرتبة ١٦٣ من بين ١٦٧ دولة

(١) Paula Cristina Roque, Reform or unravel? Prospects for Angola's transition, Southern African Report 8, Institute of Security Studies, May 2017. See Also: Robyn Dixon, Angola gets new president after 38 years, but its outgoing leader and his family still cling to power, September 26,2017. Available at: http://www.latimes.com/world/africa/la-fg-angola-power-transfer-20170926-story.html Retrieved on June 3, 2018.

على مؤشر «إدراك الفساد» الذي تنشره منظمة الشـــفافية الدولية. وعلى الرغم من هذا الثراء النفطي يعيش أكثر من ٣٦٪ من الســـكان على أقلّ من دولارَين في اليوم؛ وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

وفي زيمبابوي؛ تمّ اســـتبدال موغابي، الذي أُكره على الاســـتقالة من قِبَـــل الجيش، بنائبه السابق «ايمرسون منانجاجوا»، وعلى الرغم من أنّ موغابي كان قد فصل منانجاجوا من منصبه؛ فإنّ أحداً لا يمكنه التصديـــق بأنّ الرجل بعيدٌ عـــن الدائرة الحاكمة، فقـــد كان قائداً ميدانيّاً في حـــرب التحريـــر التي أتـــت بموجابي إلى السلطة، وقد شـــغل منانجاجوا أيضاً مناصب: مدير المخابرات المركزية ووزير العدل والدفاع والإسكان والتمويل الريفي؛ قبل أن يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية.

وفي جنوب إفريقيـــا؛ خرج الرئيس جاكوب زوما من نفس الباب الذي دخل منه إلى منصب الرئاسة، حيث أيّد زوما استدعاء حزب المجلس الوطني الإفريقي الحاكـــم للرئيس ثابو مبيكي، وهو ما يعني إجباره على الاستقالة، وكان مبيكي قد أقال في وقت ســـابق زوما من منصب نائب الرئيس بسبب ما نُسب إليه من تُهم بالفساد.

وطبقـــاً لطبيعـــة نظام الحكـــم في جنوب إفريقيا؛ يتمّ تعيين الرئيس من قِبَل الحزب الذي يتمتـــع بأغلبية برلمانية، لذلـــك عندما انتخب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، في ديســـمبر ٢٠١٧م، «سيريل رامافوزا» زعيماً جديداً له، كان يتعيّن على رئيـــس الحزب الجديد التفاوض مع مركزَين للســـلطة في البلاد، إذ بعد سلسلة من المفاوضات داخل أروقة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من جهة، وفي البرلمان من جهةٍ أخرى، اضطر زوما للاســـتقالة من منصبه؛ مما أفسح الطريق أمام رامافوزا لأداء اليمين الدســـتورية رئيساً للجمهورية.

وإذا تركنا الحالـــة الأنجولية جانباً؛ لوجدنا أنفســـنا أمام حالة نظام يغيّر «جلده» السياسي ليصبح قـــادراً على مواجهة عوامـــل «التعرية» السياســـية- إن صح التعبيـــر-، الحزب الحاكم يتماهى مع الدولة فيصبح هو الدولة؛ من حيث تاريخـــه النضالي في: الإطاحـــة بنظام الفصل العنصري (المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيـــا، والاتحاد الوطنـــي الإفريقي- الجبهة الوطنيـــة في زيمبابـــوي)، أو الإطاحـــة بحكم ديكتاتوري مســـتبد (حالة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية).

ونجد الحزب هنا أقوى مـــن الرئيس، وقد ســـبق أن أطاح الحزب بالرئيس ثابو مبيكي قبل انتهاء ولايته بوقتٍ قصير- كما بيّنا آنفاً-. وثمّة تشـــابهٌ كبير بين الحالتَين الزيمبابوية والجنوب إفريقيـــة، نحن أمـــام رئيسٍ له تاريـــخٌ نضالي كبير؛ ولكـــن نالت من شـــرعيته عوامل ترتبط بالفســـاد أو سوء استخدام السلطة (حالة المال السياســـي وعائلة غوبتا في جنوب إفريقيا، أو عصابـــة غريس موجابي فـــي زيمبابوي)، وبات الرئيس وجماعته خطراً علـــى النخبة الحزبية الحاكمة، بأفرعها النافذة في مؤسسات الدولة، ومنها الجيش والشـــرطة. وعليه؛ نجد أنّ تدخل الجيـــش في زيمبابوي لفرض إرادة الحزب على الرئيس لم يكن على شاكلة الانقلابات العسكرية المعهودة؛ لأنه أشـــبه بالفرع العسكري للحزب الحاكـــم. وثمّة بديلٌ جاهز فـــي الحالتَين، وهو «نائب الرئيس» الذي يضمن استمرار النخبة مع تحسين صورتها.

وتطرح حالة بوتسوانا نموذجاً مغايراً بعض الشـــيء في ســـياق الجنوب الإفريقي، فقد قام الرئيس «خاما» بعد عشـــر سنواتٍ في السلطة بالاســـتقالة لصالـــح نائبه «موكغاليســـي إريك

كيبيتسوي ماسيسي»، ويبدو أنّ ذلك الأمر تقليدٌ متّبع لدى «حزب بوتسوانا الديمقراطي» الذي يحكم البلاد منذ أكثر من خمسين عاماً، لقد شهدت بوتسوانا منذ عام ١٩٦٦م إحدى عشرة دورةً من الانتخابات العامّة التي فاز بها جميعاً الحزب الحاكم، وتطرح بوتسوانا نموذجاً مهمّاً للإدارة الرشيدة والتنمية الاقتصادية السليمة[١].

ويبدو الأمر في الحالة الإثيوبية- في ظاهره- تداولاً سلميّاً في السلطة بشكلٍ دستوري: الحزب الحاكم يجتمع وبشكلٍ ديمقراطي، ويختار أميناً عامّاً جديداً له هو الدكتور أبي أحمد.

هذا الزعيم الشاب هو ابن الدولة الإثيوبية، فهو رئيس المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو، التي تُشكّل أحد الأضلاع العِرْقية الأربعة في ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، وهو يتكلم ثلاث لغات إثيوبية، ويحمل درجة الدكتوراه في السّلم والأمن من جامعة أديس أبابا، كما أنه خدم في الجيش، وعمل الدكتور أحمد وزيراً للعلوم والتكنولوجيا في حكومة ديسالين.

ربما يكون الرجل هو الخيار الأنسب، بحكم صغر سنّه وانتماءاته العِرْقية، للتصدي لمهمّة توسيع المجال السياسي والتواصل مع المعارضة، ولكن يتعيّن عليه- حتماً- الاستجابة لبعض المطالب الشعبية، وذلك هو التحدي الكبير.

كيف نفهم ما حدث في المشهد الإثيوبي الذي لا يبتعد في حقيقة أمره عن عددٍ من الحالات الإفريقية الأخرى؟[٢]

ثمّة عوامل ثلاثة محورية تساعد على الفهم والتأويل للنظام السياسي الإثيوبي، وهي:

أولها: الحزب أقوى من الزعيم: العالمون بالشأن الإثيوبي يدركون مدى رمزية منصب رئيس الوزراء في فترة ما بعد ميليس زيناوي الذي تمتع بمسحةٍ من زعامة كارزمية طاغية، فمنصب رئيس الوزراء- كما جسّده بحقّ ديسالين- هو في الغالب مجرد واجهة رمزية للجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية الحاكمة، التي تحكم من وراء ستار، فاختصاصات الدولة الحقيقية، ومركز صنع القرار، تكمن في أيدي نخبة أقلية التيغراي التي تدير المركب الأمني والعسكري في البلاد.

ويرى بعض الكتاب أنّ رئيس الوزراء ديسالين أُكره على الاستقالة نتيجة ازدياد حدّة الخلافات داخل الجبهة الحاكمة: بين جناح التيغراي الأقوى نفوذاً وشركائهم الأقلّ شأناً من الأمهرا والأورومو، ولعلّ ذلك ما يؤكده انتخاب الدكتور أبي أحمد أميناً عامّاً للحزب الحاكم بنسبة ٦٠٪ فقط من جملة الأصوات.

ثانيها: حالة الاضطراب السياسي (الحرب الهجين): إذ تشهد إثيوبيا حالةً من الاضطرابات التي تعبّر عمّا أسماه الفقه المعاصر باسم «الحرب الهجين»، الذي يجمع بين العناصر التقليدية وغير التقليدية والمواجهات النظامية وغير النظامية التي تشمل حرب المعلومات والفضاء الإلكتروني. وتمثّل الهوية القبلية والإثنية أحد أبرز الأسباب الدافعة لهذا النمط الجديد من المواجهات العنيفة في المشهد الإثيوبي، إذ يشتكي الأورومو- الذين يشكّلون حوالي ثلث السكان- ظلماً وقع عليهم، حيث

(١) Rorisang Lekalake, Botswana's democratic consolidation: What will it take? Afrobarometer Policy Paper No. 30 January 2016.

(٢) J. Abbink, Ethnicity and Conflict Generation in Ethiopia: Some Problems and Prospects of Ethno-regional Federalism. Journal of Contemporary African Studies, 24,2006: 389–413.

إنهم استُبعدوا من العملية السياسية في البلاد، وحُرموا من عوائد التنمية الاقتصادية التي تعبّر عن قصة النهوض الإثيوبي في السنوات الأخيرة.

ثالثها: الفيدرالية الزائفة: من الناحية الدستورية تُعدّ إثيوبيا دولةً فيدرالية، بيد أنّ الطريقة التي تعمل بها توحي بأنها دولةٌ مركزية يسيطر عليها الحزب الحاكم، الذي يحاكي- ولو من طرفٍ خفي- تجربة الحزب الشيوعي الصيني.

وطبقاً لمؤسسة «ستراتفور»؛ فإنه يمكن اختزال الاضطرابات في إثيوبيا إلى ثلاثة أرقام: (٣٥ و ٢٧ و ٦)، ويمثل الرقم الأول النسبة المئوية للأورومو، أما الثاني فهو نسبة الأمهرا في دولة يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٠ مليون نسمة. ومع ذلك؛ فإنّ هاتَين المجموعتَين لا يتحكمان في مقاليد الحكم، عوضاً عن ذلك نجد عِرْقية التيغراي- التي تشكّل ٦٪ من السكان- هي التي تقود أمر البلاد والعباد في دولة تشكّل القوة الضاربة في منطقة شرق إفريقيا[١].

إنّ التحدي الحقيقي الذي يواجه إثيوبيا، في ظلّ زعامة أبي أحمد، يتمثّل في حكم الـ٦٪ لأقلية التيغراي التي تُحكم قبضتها على الجيش والأصول الاقتصادية الرئيسية في البلاد، كما أنها تقود الائتلاف الحاكم المتمثل في حزب الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية.

وتحاول كلٌّ من الأورومو والأمهرا منذ سنواتٍ إدخال إصلاحاتٍ كبيرة على بنية النظام السياسي دون جدوى، وقد استخدم نشطاء هاتَين الجماعتَين الاعتصامات، ومسيرات الاحتجاج، والحملات المحدودة على غرار حرب العصابات في مواجهة قوات الشرطة والشركات المرتبطة بالحكومة المركزية. وعوضاً عن محاولة الاستجابة واستيعاب مشاعر الغضب بين الأهالي؛ كان ردّ الحكومة قاسياً من خلال تشديد قبضتها على وسائل الإعلام الاجتماعية، وتنفيذ اعتقالاتٍ جماعية لقادة الاحتجاج الحقيقيّين أو المحتملين.

قد تُمثّل هذه الاستقالات، التي انتزعت كُرهاً بشكلٍ أو بآخر في أغلب هذه الحالات، محاولةً لتجميل صورة النخبة الحاكمة وإطالة عمرها في السلطة. وربما يكون من المفيد هنا ملاحظة أنه في نفس الوقت الذي تمّت فيه عمليات الضغط على كلٍّ من موجابي وزوما من أجل الاستقالة؛ كانت قوات الشرطة أو الجيش تداهم مقار أنصارهما والمتورطين في قضايا فساد، وفي الحالة الإثيوبية تمّ إطلاق سراح آلاف المعتقلين السياسيّين.

لا أعتقد أنّ محاولات التجمّل وتغيير «جلد» النظام السياسي؛ تكفي وحدها لمواجهة طبيعة التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات الإفريقية التي تواجه ثورةً ديموغرافية يغلب عليها طابع الشباب، وثورة التوقعات المتزايدة في عصر التكنولوجيا، وثورة المعلومات.

ثانياً: قيود الفترة الرئاسية وإشكالية دوران النخبة الحاكمة:

لقد أصبحت قضية التمديد للرؤساء الأفارقة، للاستمرار في مناصبهم بشكلٍ يتجاوز القيود الدستورية، تمثّل أحد التحديات الكبرى المتعلقة بمستقبل الديمقراطية والتطور الدستوري في إفريقيا، وعادةً ما يلجأ هؤلاء الزعماء إلى إجراء تعديلاتٍ دستورية لإزالة القيود المفروضة على فترة الرئاسة، والتي عادةً

(١) Bekalu Atnafu, Taye Ethnic federalism and conflict in Ethiopia, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), 7 Dec 2017.

ما تكون محكومةً بفترتَين على الأكثر.

وقد أضحى ذلك الاتجاه، الذي عبّر عنه البعض باسم حالة «العجز الديمقراطي» في الواقع الإفريقي المعاصر، يشكّل محور الجدل حول الولاية الثالثة third term[1]، فهذه الولاية الثالثة تعدّ انقلاباً دستوريّاً يمثّل حجر عثرةٍ أمام التطورات الكبرى التي شهدتها كثيرٌ من الدول الإفريقية منذ مرحلة القدوم الثاني لإفريقيا أواخر القرن المنصرم.

إنّ إعادة انتخاب الرئيس بول كاغامي لولايةٍ ثالثة مدتها سبع سنوات، في رواندا في أغسطس ٢٠١٧م، يشكّل أحد أبرز الأمثلة التي تقع في قلب هذا الجدل الدستوري، لقد منح التعديل الدستوري لعام ٢٠١٥م الرئيس كاغامي حقّ الترشح للرئاسة، على الرغم من أنه أكمل فترتَين مدة كلٍّ منهما سبع سنوات، طبقاً لدستور عام ٢٠٠٣م، ومن المعروف أنّ الرئيس كاغامي يتولى السلطة بشكلٍ فعلي منذ منتصف التسعينيات، غير أنه تولى الرئاسة رسميّاً في إطار الترتيبات الانتقالية في عام ٢٠٠٠م. وطبقاً للتعديل الدستوري؛ سوف يُسمح لكاغامي بفترة ثالثة- حتى عام ٢٠٢٤م-، بعدها يتمّ تطبيق قاعدة: فترتَين رئاسيتَين فقط؛ مدة كلٍّ منهما خمس سنوات. بيد أنّ هذا النظام الجديد لن يُطبق بأثرٍ رجعي، وهو ما يسمح للرئيس كاغامي بالبقاء في منصبه حتى عام ٢٠٣٤م.

وهناك عملياتٌ مماثلة جارية في أوغندا، فقد تمّ التخلص من القيود المفروضة على مدة الرئاسة عندما حدث الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب. ويحاول النظام الحاكم من خلال البرلمان الأوغندي إلغاء الحدّ الأقصى لسنّ المرشحين للرئاسة (٧٥ عاماً)، ولعلّ ذلك من شأنه أن يسمح للرئيس يوري موسيفيني البالغ من العمر ٧٢ عاماً- ويتولى السلطة بشكلٍ فعلي منذ عام ١٩٨٦م- بالتنافس في الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢١م.

وتطرح بوروندي مثالاً آخر في هذا السياق، لقد تمكن الرئيس «بيير نكورونزيزا» من إجراء تعديلات دستورية لتمديد فترة رئاسته من خمس إلى سبع سنوات، بيد أنّ هذا التعديل- كما هو الحال في رواندا- لا يسري بأثر رجعي، مما يعني أنّ الرئيس بمقدوره أن يظلّ في منصبه حتى عام ٢٠٣٤م.

ثمّة دولٌ أخرى، مثل توغو والغابون وأوغندا وتشاد والكاميرون وجيبوتي وجمهورية الكونغو وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ضربت جميعها بالقيود الدستورية المفروضة على مدة ولاية الرئيس عرض الحائط، لقد قاموا بذلك عن طريق (الإلغاء أو التعديل أو التجاهل)، أو ببساطة بعدم إجراء الانتخابات أصلاً.

كما أنّ هناك بلداناً أخرى، مثل إثيوبيا وغامبيا، لم تضع حدوداً زمنية محددة لولاية الرئيس.

وتجدر الاشارة إلى أنّ بعض محاولات تمديد فترة الحكم قد باءت بالفشل نتيجة الضغوط الشعبية أو رفض المؤسسة العسكرية، ومن بين تلك الأمثلة: فريديريك شيلوبا في زامبيا في عام ٢٠٠١م، وإدغار لونجو في زامبيا، وأولوسيجون أوبيسانجو من نيجيريا (٢٠٠٥)، ومامادو تاندجا في النيجر (٢٠٠٩-٢٠١٠م)، وبليز كومباوري في بوركينا فاسو (٢٠١٤م).

---

(١) AdrIENNE LEBAS,Term Limits and Beyond: Africa's Democratic Hurdles, Current History, May 206, 169- 174.

جدول: رقم (١)
أطول الزعماء الأفارقة بقاءً في السلطة
(٢٠١٨م)

الرئيس	الدولة	سنوات بقائه في السلطة
تيودورو اوبيانغ نجوما	غينيا الاستوائية	٣٩
بول بيا	الكاميرون	٣٦
دنيس ساسو نجيسو	الكونغو	٣٤
يوري موسيفيني	أوغندة	٣١
سواتيني الثالث	إيسواتيني	٣١
إدريس ديبي	تشاد	٢٨
أسياسي أفورقي	إريتريا	٢٥
إسماعيل عمر غيله	جيبوتي	١٨

شكل:

أطول الزعماء الأفارقة بقاء في السلطة

39 36 34 31 31 28 25 18

المصدر: من إعداد الباحث.

وتُفصح الخبرة المعاصرة في إفريقيا عن استخدام عدة وسائل لتغيير قيود المدة الرئاسية، ومن ذلك: الاستفتاءات الوطنية، والتعديلات الدستورية من قِبَل الهيئات التشريعية، والتفسيرات القضائية.

صنف بعض الكتاب هذه الوسائل إلى نوعَين:

أولهما: الوسائل «الناعمة»: وهي تتضمن محاولة الاستفادة من نقاط الغموض في القانون من أجل الحصول على مزيدٍ من الوقت في المنصب، ومن الأمثلة على ذلك: عبد الله واد في السنغال وبليز كومباوري في بوركينا فاسو؛

لا أعتقد أنّ محاولات التجمّل وتغيير «جلد» النظام السياسي تكفي وحدها لمواجهة طبيعة التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات الإفريقية

اللذين جادلا بأنّ القيود الزمنية لا تنطبق بأثرٍ رجعي على فترة ولايتهما الأولى في المنصب. وبالمثل: جادل «بيير نكورونزيزا» في بوروندي بأنّ التقييد لا ينطبق عليه؛ لأنه تمّ انتخابه بصورةٍ غير مباشرة قبل أن يخدم فترة ولايته الأولى.

أما النوع الثاني: فيشمل الوسائل «الصعبة» الخاصّة بإلغاء القيود الزمنية: ومن الأمثلة على ذلك إدريس دبي في تشاد الذي أجرى استفتاءً، في عام ٢٠٠٥م، للتخلص من نصّ المادة المتعلقة بقيود الفترة الرئاسة من الدستور.

بينما لجأ قادةٌ آخرون إلى إجراء تعديلات على النصوص الدستورية المتعلقة بفترة الرئاسة من خلال المؤسسة التشريعية، ومن الأمثلة على ذلك: أياديما في توغو (٢٠٠٢م)، وعمر بونغو في الغابون (٢٠٠٣م)، ويوري موسيفيني في أوغندا (٢٠٠٥م)، وبول بيا في الكاميرون (٢٠٠٨م)، وعمر غيله في جيبوتي (٢٠١٠م).

يجادل البعض بأنّ السماح للرؤساء الأفارقة بالاستمرار في المنصب هو في الحقيقة يعبّر عن اختيارٍ شعبي، ولا يتعارض مع المبادئ الديمقراطية، فقد يفضل الناخبون أنفسهم إعادة انتخاب القادة الأكفاء، الذين سيظلون على أية حالٍ في مناصبهم طبقاً لنتائج صناديق

الاقتـــراع، وقد أعرب كلٌّ مـــن الرئيس كاغامي وموسيفيني عن قناعتهما بهذه الحجة البالغة.

وعليه؛ فإنّ منع أي شـــخص من الترشح قد يقيّد بشـــكلٍ واضح من الخيارات الديمقراطية، ويقوّض إمكانات البلـــدان الإفريقية في تحقيق الرخاء والاستقرار.

وعلـــى أي حال؛ لا يوجد مبـــدأٌ ديمقراطي مقبولٌ عالميّاً ينصّ علـــى مدة بقاء الحاكم في المنصب، إذ تفتقر العديـــد من الديمقراطيات الرائدة إلى نصّ القيد الزمني على ولاية شاغلي أعلى المناصب السياســـية، وعلى سبيل المثال: قادت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حزبها إلى سدّة الحكم في أربعة انتخابات متتالية.

ويرى بعض الدارسين أنه في حالة رواندا- على الأقل- فإنّ متطلبات الاســـتقرار والتنمية تتجاوز المخاوف بشأن مســـائل إجرائية، مثل تقييد فترة الرئاسة[(١)].

لقد استطاعت حكومة كاغامي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بحوالي ٧٪ سنويّاً، وبذلت جهوداً ناجحةً في القضاء على الفســـاد، ورفع مســـتويات المعيشـــة. لقد تبنّى مؤيدو كاغامي فترة ولايتـــه الثالثة لضمان قدرتـــه على إتمام بعض المشـــاريع المهمّة، مع الاعتراف بأنّ هذا القائـــد القدير هو فرصـــةٌ لا تتكرر في العمر، إنهم يرون رواندا بصورة «ســـنغافورة إفريقيا»، حيث تحقق تقدّماً اجتماعيّـــاً واقتصاديّاً كبيراً أشـــبه بما حققه «لـــي كوان يو» علـــى المدى الطويـــل، وعليه؛ لا ينبغي حرمان المواطنين من حقّهم في اختيار قادتهم، خصوصاً عندما يكون هؤلاء القادة أكثر شعبيةً ونجاحاً.

بيد أنّ هناك في المقابل مَن يرى بأنّ دوران القيادة وتغيّرها له تأثيـــرٌ إيجابي في حدّ ذاته على تطـــور الديمقراطيات الوليدة في إفريقيا، ومن المحتمل أن يؤدي إلـــى إدخال إصلاحاتٍ جديـــدة واســـتراتيجيات جديـــدة، بعضها قد يُثير آمالاً جديدة لـــدى المواطنين، ففي الدول المنقســـمة عِرقيّاً، مثل نيجيريا، تُسهم القيود الزمنية على مدة ولاية الرئيس في تدوير منصب الرئيس بين الأقاليم المختلفة، وتُشـــجّع التوزيع المتوازن للموارد وللسلطة السياسية.

وطبقاً لتحليلٍ أجراه مركز إفريقيا للدراسات الاســـتراتيجية (ACSS) في العام الحالي؛ فإنّ أقلّ مـــن ٤٠٪ فقط من البلـــدان الإفريقية قد فرضت حدوداً زمنية في الدســـتور على الولاية الرئاسية، كما تنحى الرؤساء في ١٥ بلداً فقط بعد استكمالهم فترة الولايتَين.

ولا شـــك فـــي أنّ عدم وجود قيـــود زمنية قد يفضي إلى حالةٍ من الانســـداد السياســـي، حيث لا يســـتطيع الســـكان تغييـــر قادتهم من خلال الوسائل الدســـتورية والسياسية الثابتة، ولعل ذلك قد يؤدي إلـــى تبرير اتخاذ إجراءاتٍ بديلة عنيفة لإحداث التغيير المنشـــود، وعليه توجـــد علاقة ارتباطية بيـــن تقييد مدة الولاية الرئاســـية والصراعات التي يشهدها المجتمع، ولا أدلّ علـــى ذلك من أنّ معظم الصراعات في إفريقيا هي نتيجةٌ للأزمات السياســـية، وتشمل تلك الصراعات: الأزمة المستعرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث رفض الرئيس كابيلا تنظيم انتخابات جديدة، وتطرح جنوب السودان مثـــالاً آخر، حيث يتشـــبث الرئيس ســـلفاكير بالسلطة في مواجهة حربٍ أهلية عنيفة.

ومـــع ذلك؛ فـــإنّ الســـياق الإفريقي يطرح مســـارات مختلفة لدوران النخبة الحاكمة؛ حتى

(١) Catherine S. Namakula, (PDF) The efficacy of presidential term limits in Africa. Available from: https://www.researchgate.net/publication/312880882_The_efficacy_of_presidential_term_limits_in_Africa [accessed Jun 03 2018].

فـــي ظلّ وجود قيـــودٍ زمنية على مـــدة الولاية الرئاسية، **فثمّة ثلاثُ حالاتٍ تثير تساؤلات حول جـدوى تغيير القيادة السياسـية الناجم عن قيود الفترة الرئاسية في إفريقيا:**

(١) حالة وجود حزب حاكــم لا يتغير عند تغيير القيادة السياســية: مثــال ذلك: حالات تنزانيا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا.

(٢) حالة تشـــكيل أحزاب سياسية جديدة من قِبَل الرئيس الحالي قبل إجراء الانتخابات: وعلى ســـبيل المثال: فإنّ تشكيل حزب اليوبيل الكينـــي (JP) في عـــام ٢٠١٦م، بعد عام واحد فقط من تأسيس حزب تحالف اليوبيل (JAP) في عام ٢٠١٥م، مثّل خطوةً لدفع إعادة انتخاب أوهـــورو كينياتا في الانتخابات الرئاســـية عام ٢٠١٧م. ومن المعـــروف أنّ أوهورو كينياتا قد خـــرج من حزب الاتحاد الوطنـــي الإفريقي في كينيـــا (KANU) في أبريل ٢٠١٢م؛ ليؤســـس حزب التحالـــف الوطنـــي (TNA) الذي دفع به لمنصب الرئاســـة في عام ٢٠١٣م، ولا شك في أنّ هذا الاتجاه يلفت الانتباه إلى أساســـيات التغيير في الحزب الحاكم.

(٣) حالة الدفع بأشـــخاص معينين إلى قمّة الســـلطة: يأتي ذلك غالباً نتيجة ممارساتٍ غير ديمقراطية داخل هياكل الأحزاب السياسية، ولا يخفى أنّ ازدواجية قيادة الحزب الحاكم وقيادة الدولة تفسد من احتمالات المساءلة السياسية لقمّة الهرم السياسي.

ثـالـثـاً: الانـتـخـابـات والانـتـقـال الديمقراطي:

شـــهدت إفريقيا بعض التحولات السياسية منذ عام ٢٠١٧م، استندت على إجراء الانتخابات الروتينيـــة، وفـــي بعض الحالات؛ اســـتخدمت الأحزاب السياســـية الحاكمة هـــذه الانتخابات لتوطيد قبضتها على الســـلطة السياسية، لكنها أفضت إلى تغييـــراتٍ بارزة في الحرس القديم، كما جسّدته التجربة الليبيرية عندما فاز الحزب المعـــارض بزعامـــة لاعب كرة القدم الســـابق (جورج ويا) في الانتخابات الرئاسية.

ومن المتعـــارف عليه في أدبيـــات التحوّل الديمقراطي أنّ الانتخابات توفر فرصاً حقيقية للتغيير، على أنّ الخبرة الإفريقية منذ تسعينيات القرن الماضي تقدّم صورةً مختلطة إلى حدٍّ ما بشأن تأثير المنافســـة الانتخابية (والسياسات المتعددة الأحزاب على نطاقٍ أوسع) على إصلاح السياسات العامّة.

هناك بالتأكيد أمثلةٌ على أنّ الاتجاه العام- مـــن حالة التنافســـية تلك- قد دفـــع بالوعود الانتخابية لتوســـيع نطاق وحجم المســـاعدات الاجتماعية، ففي بوتسوانا؛ أظهرت الأبحاث أنّ حزب بوتسوانا الديمقراطي الحاكم يعتاد تقديم نفسه بوصفه حزب الإغاثة من أضرار الجفاف، وفي مواجهة التحديـــات القوية من قِبَل أحزاب المعارضة التي تســـتند إلـــى قواعد حضرية؛ تحـــرك الحزب الحاكم في بوتســـوانا من أجل تطبيق نظام معاشات الشيخوخة، وتوسيع نطاق برامج التغذية والعمل[(١)].

وتطرح الانتخابـــات العامّـــة الكينية، التي أُجريت فـــي الفترة من أغســـطس إلى أكتوبر ٢٠١٧م، بعض الدروس عن كيفية تعميق الحكم الديمقراطي، وإضفاء الطابع المؤسســـي عليه، من خلال الانتخابـــات التعددية، تعدّ كينيا دولةً ديمقراطية مستقرة وناضجة نسبيّاً في السياق

(١) Hickey, Sam, Tom Lavers, Miguel Niño-Zarazúa, and Jeremy Seekings. The Negotiated Politics Of Social Protection In Sub-Saharan Africa, WIDER Working Paper 2018/34. Helsinki: UNU-WIDER, 2018.

العام الإفريقي، وعلى الرغم من كونها قوةً اقتصادية ناهضة فإنها محاطة بمنطقة تعصف بها نزاعاتٌ طائفية معقدة، وأزماتٌ إنسانية طاحنة. بعد الانتخابات العامّة في ٨ أغسطس ٢٠١٧م؛ أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات فوز الرئيس الحالي «أوهورو كينياتا» بنسبة ٥٤,١٧٪ من الأصوات، على أنّ زعيم المعارضة المخضرم «رايلا أودينغا» أعلن أنّ الانتخابات الرئاسية شابتها مخالفات، وأنّ النتائج «تمّ الاستيلاء عليها والتلاعب بها لصالح الرئيس كينياتا»، وفي الأول من سبتمبر ٢٠١٧م؛ ألغت المحكمة العليا الكينية نتائج الانتخابات الرئاسية، وأمرت بإعادة تنظيمها في غضون ٦٠ يوماً، غير أنّ الاستعدادات لإجراء انتخابات الإعادة شابها الجدل، حيث رفض تحالف المعارضة بقيادة أودينغا الموعد الجديد، وأعلن انسحابه منها، وعندما أُعلنت النتائج النهائية لجولة الإعادة في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧م حصل كينياتا على ٩٨٪ من الأصوات، وعلى الرغم من محاولات المعارضة النيل من مصداقية الانتخابات فإنّ المحكمة الدستورية العليا أقرّت بصحتها.

ومع ذلك؛ نرى أنّ المصالحة التاريخية بين فرقاء الانتخابات الكينية في مايو ٢٠١٨م تُعطي درساً له مغزاه في كيفية مواجهة تداعيات ما بعد الانتخابات العامّة في إفريقيا، فقد اعتذر الرئيس كينياتا لزعيم المعارضة رايلا أودينجا لملاحظاته الزائفة التي تمّ الإدلاء بها في أثناء الحملة الانتخابية عام ٢٠١٧م، وفي المقابل وعد أودينجا بالعمل مع الحكومة لمحاربة الفساد.

ومن جهة أخرى؛ فقد حقّقت سيراليون انتقالها الديمقراطي الثالث من خلال التنافس بين أكبر حزبَين في البلاد بعد نحو عشر سنوات من الحروب الأهلية، وهي تُعدّ مثالاً ناجحاً للتكيف مع وإدارة مرحلة ما بعد الصراع، إنّ انتخاب «جوليوس مادا بيو» رئيساً للبلاد هو بحدّ ذاته تحوّلٌ ملاحظٌ في المشهد السياسي، لقد كانت هناك حاجةٌ لإثبات وجود فرصة أخرى للفوز بمنصب الرئاسة في إفريقيا، فقد فاز زعيم حزب الشعب السيراليوني المعارض في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٣١ مارس ٢٠١٨م.

وعلى أية حال؛ فقد شهدت إفريقيا عدداً من التحولات القيادية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٦م، فقد تضاعف عدد الانتخابات خلال هذه الفترة الزمنية ليصل إلى (١٠٩)، كما ترتب عليها حدوث ٤٤ تغييراً في السلطة. وتظهر بيانات مؤشر «محمد إبراهيم» لعام ٢٠١٧م (الخاصّ بالحوكمة الإفريقية): أنه يتمّ إجراء المزيد من الانتخابات الحرة والنزيهة في القارة الإفريقية. في المتوسط؛ تحسّن مؤشر الانتخابات الحرة والنزيهة منذ عام ٢٠٠٦م، الذي يقيس مدى نجاح الانتخابات التشريعية والتنفيذية بوصفها حرة ونزيهة، بما في ذلك حياد القوانين والأطر الانتخابية[١].

خاتمة:

يتعيّن علينا من أجل فَهْم التحولات السابقة والمسارات المتناقضة، التي تطرح قضية الاستعصاء الديمقراطي، العودة إلى السياق التاريخي الذي يصوغ ويشكّل مجمل الوضع الحالي لإفريقيا.

لقد تميّز تاريخ إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار بهيمنة المقولات والسرديات

(١) Zainab Umar ,Does a change in leadership result in improved governance?, 15 February, 2018. Available at: http://mo.ibrahim.foundation/news/2018/change-leadership-result-improved-governance. Retrieved on June 3, 2018.

الكبرى، مثـــل: تصفية الاســـتعمار، والتخلّص من العنصرية، وإضفـــاء الطابع الإفريقي. لكن قضيـــة الديمقراطية ظلّت غائبـــة، فقد تركز النقـــاش- وقت الاســـتقلال- علـــى التنموية مقابل الديمقراطية، ولم يبـــرز مفهوم «التطور الديمقراطي» ويحتل مكانته في ســـلّم أولويات السياســـة الإفريقية، وهذه هي القضية التي لا تزال معظم البلدان الإفريقية تتعامل معها حتى اليوم.

إنّ نشـــوة التحوّل إلـــى الديمقراطية، التي شـــكّلت القدوم الثاني لإفريقيـــا، تميّزت بتبنّي صيغ نُظـــم التعددية الحزبيـــة، ومؤتمرات بناء التوافق الوطنـــي، والتحولات الديمقراطية التي تتمّ تحت إشراف المؤسسة العسكرية.

ومع ذلك- في معظـــم الحالات- اختطفت عمليـــات التحوّل الديمقراطـــي، مع وجود قوى شـــعبية ومجموعـــات نضال وطنيـــة من أجل الديمقراطية تسير في ركب أجندات الدولة.

وبعبارة أخرى: كان الشـــاغل الرئيســـي هو التركيز على آليات التحـــوّل الديمقراطي (مثل الدساتير) على حســـاب المواطنين، وفي كثيرٍ مـــن الحـــالات؛ أدى هذا الانشـــغال إلى وجود نصوصٍ عملت على تقويض تلك المبادئ والقيم الديمقراطية والدستورية.

في هذا السياق نستطيع أن نوجز الاستجابات السياســـية في إفريقيا للحكم الدســـتوري وتقييد فترة السلطة إلى ثلاثة فئات رئيسية، هي:

(١) الاســـتثنائية الإفريقيـــة: التـــي تعني اختلاف الواقع الإفريقي، واســـتعصاء الأفارقة على الانقياد والنظام.

(٢) سياســـة الأوتقراطية الجديدة: التي تمّ إضفاء الشـــرعية عليها من خلال تراث حروب التحرر الوطنية، حيث يســـتخدم القادة وسائل غير دســـتورية وقســـرية للإبقاء على السلطة.



إنّ السياق الإفريقي يطرح مسارات مختلفة لدوران النخبة الحاكمة؛ حتى في ظلّ وجود قيود زمنية على مدة الولاية الرئاسية

وعلى الرغم من أنّ موجـــة الدمقرطة في فترة مـــا بعد الحـــرب الباردة قد خففـــت من غلواء حالات «الحكم الشـــخصي»؛ فـــإنّ هذه العملية لـــم يتمّ تعزيزهـــا بعـــد، إذ إنّ ضعف الأحزاب المعارضة، والتركيز على الولاء الشخصي بدلاً من القضايا الوطنيـــة، والقيود المفروضة على المجتمع المدني والإعلام، والجيوش المسيّسة والصراعـــات العنيفة، لا تزال كلها قضايا مثيرةً للقلق.

(٣) سياسة التغيير من داخل النظام الحاكم.

ولا شـــك في أنّ تنوع التضاريس السياسية لإفريقيـــا يقتضي منّا مزيداً من البحث والتأمل لفهم مسارات التحوّل المتناقضة ■

Democratic Transition and the Poverty of Africa's Ruling Elites: Contradictory paths



Dr. Hamdy Abdel Rahman Hassan

Head of Dept of Humanities and Social Sciences Zayed University United Arab Emirates

Over three decades or more of research and teaching African politics, I have always raised the issue of the dominant paradigm that expresses its western intellectual bias. The crisis of this western model has been a stumbling block to our ability to understand and analyze Africa social and political developments. Thus, there is a necessity for an alternative paradigm to reflect the African cultural and civilizational legacies. This approach of thinking usually raises the following questions: What if the transatlantic slave trade did not take place and kidnapped some 18 million Africans and uprooted them from their homelands in order to sell them as slaves in the New World? What if the African countries had never been invaded by the European colonizer? A historical counter-vision can show what African political and social development might be far from colonialism. Ghana may have tried in vain to get rid of this colonial conspiracy, but the pressures of neo-colonialism at home and abroad have prevented her from achieving its progressive goals. In the late 1950s, the new Government of Ghana gave its attention to the establishment of its Atomic Energy Commission. In 1961, it attempted, unsuccessfully, to import a Soviet nuclear reactor to generate electricity and enable scientific experiments. Ghana has also established a national airline, Ghana Airways, with African pilots and crews.

This brief study seeks to discuss some of the issues of political transition and democratization in Africa during the past two years. The "big men" who have been dominated the conscience of their peoples for years since the national liberation era, such as Mugabe and Dos Santos, have resigned and succeeded by new leaders. There have also been competitive elections that have led to a peaceful change in the political leadership, Liberia and Sierra Leone are clear examples. However, some features of the democratic deficit have dominated the African political scene through the many attempts to extend the presidential term either by soft means or by force. All this reflects contradictory paths to democratic transition in Africa ■